

المقدمة العامة.

تحديد إشكالية البحث:

نشأت البنوك المركزية العريقة الأولى كبنوك تجارية بحتة منحت مميزات معينة، كأن تخصصها الحكومة بودائعها أو تمنحها امتياز إصدار أوراق البنكنوت.

وما حدث عادة هو أن يتولى مصرف واحد وبشكل تدريجي مكان بنك مركزي، إما بسبب تمتعه بحق إصدار العملة الورقية لوحده أو باستحواذه على الجزء الأكبر من هذا الحق، وعمله كمصرف للحكومة ووكيل عنها، الشيء الذي جعل من هذا البنك نقطة المركز في النظام المصرفي.

ولم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك، بل كان يحمل اسم الدولة القائم فيها وأحيانا اسم البنك الوطني أو الأهلي.

ويعتبر البنك المركزي السويدي الذي أنشئ عام 1688 أقدم بنك مركزي بهذا المفهوم، لكن البداية الحقيقية جاءت مع قيام مصرف إنجلترا المركزي في العام 1694 والذي يعتبره الباحثون أول من مارس وطور ما أصبح يعرف فيما بعد بفرن الصيرفة المركزية، كما أن العديد من دول العالم اتخذت بنك إنجلترا نموذجا اعتمدت عليه عند إنشاء مصارفها المركزية.

وقد تسارعت وتيرة إنشاء البنوك المركزية مع بداية القرن العشرين وخاصة بعد المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل عام 1920 والذي أصدر توصية مفادها أنه على جميع دول العالم التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد أن تبادر لإنشائه ليس فقط من أجل استقرار عملتها ونظامها المصرفي، وإنما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي، وهو ما أدى إلى إنشاء البنوك المركزية في كل دول العالم تقريبا. ويعتبر البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار أوراق البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة على النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فإن البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وذلك بما له من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار نقود الودائع من جهة أخرى، وهو بالتالي المهيم على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني. وغالبا ما يكون البنك المركزي مؤسسة وحيدة وعامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع. ورغم تباين المحيط الذي تعمل فيه فإن البنوك المركزية تمارس نفس الوظائف في كل دول العالم، والتي تتمثل أساسا في:

- إصدار أوراق النقد القانونية تحت قيود معينة.
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة، مما جعل البنك المركزي يدعى بنك الحكومة.

- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية، ومن ثم يطلق على البنك المركزي "بنك البنوك"، تأكيدا لهذه الوظيفة.
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة.
- إدارة احتياطات البلد من العملات الصعبة ومراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف.

ومع أن هذه الوظائف متداخلة، مترابطة ومكملة لبعضها البعض - مما يجعل من الصعب ترتيبها من حيث الأهمية أو جعل إحداها مميزة للبنوك المركزية - فإن النظام الأساسي لبنك التسويات الدولية عرف البنك المركزي على أنه "البنك الذي يعهد إليه بواجب تنظيم حجم العملة والائتمان في البلد الذي يوجد فيه"، وهو ما يشير بوضوح إلى أهمية وظيفة مراقبة الائتمان، الشيء الذي تم تأكيده في النظم الأساسية لكثير من البنوك المركزية لمعظم دول العالم ابتداء من منتصف القرن العشرين. ولقد جاء تخويل البنوك المركزية حق الرقابة على الائتمان نتيجة صعوبة التزام المصارف التجارية بتنفيذ السياسة الائتمانية التي يعتمدها المصرف المركزي، بل وجنوحها أحيانا إلى مقاومتها وربما إفشالها .

ونظرا لما لوظيفة الرقابة على الائتمان من أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية والدور الذي تؤديه في توفير الأموال وتعبئتها في كافة المجالات الاستثمارية والاقتصادية وأنشطة التداول والتوزيع فإن مهمة مراقبتها تصبح حساسة للغاية. ولكي يتسنى للبنك المركزي القيام بوظيفة المراقبة على الائتمان يجب منحه السلطات القانونية الكافية ليس فقط على البنوك التجارية بل أيضا على الأجهزة المصرفية والمالية الأخرى، وأن يخلق شبكة علاقات واسعة وأنظمة معلومات واتصالات تضمن مساندة وتعاون الأجهزة المصرفية الأخرى في تنفيذ السياسة الائتمانية.

إن أقل ما يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على تحقيقه في أي وضع اقتصادي هو أن يكون له تأثير جوهري وفي الاتجاه المناسب على ائتمان المصارف وعلى عرض النقد وعلى أسعار الفائدة مع أن هذه العوامل ليست الوحيدة المعنية بتأثيره.

وحتى يستطيع البنك المركزي تحقيق الأهداف التي يرسمها عليه أن يتمتع بقدر كبير من استقلالية القرار وتفاذي التدخل الزائد للحكومة في رسم السياسة النقدية، وهو ما يمنح الأخيرة الفعالية والكفاءة اللازمتين لها، خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وتمارس البنوك المركزية الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية التي لها أدواتها الخاصة والتي تستهدف بالأساس التأثير على عرض النقد. ومن المفروض أن يتم إصدار النقود مقابل الحصول على عملة أجنبية ناتجة بالأساس عن الصادرات الوطنية، أو لتمويل عجز الميزانية العامة المحدد قانونا، أو لتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق قروض تمنح مباشرة للبنوك التجارية أو مقابل خصم أوراقها. وحيث أن التأثير في العنصرين الأولين لا يتم عادة إلا في المدى الطويل فإن العنصر الأخير هو الذي يمكن للبنك المركزي التحكم فيه ولو جزئيا من خلال مراقبة الائتمان الممنوح للبنوك التجارية.

فقد تكون الرقابة مباشرة تعتمد التأثير المباشر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية من خلال الأوامر والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص الحد الأقصى لجملة القروض واستثماراتها والسياسات التي يتعين عليها التزامها في مجال الإقراض والاستثمار.

كما يمكن أن تكون الرقابة غير مباشرة تهدف التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعه بصرف النظر عن وجوه الاستعمال وذلك من خلال التأثير على الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي ككل. وقد تكون الرقابة غير مباشرة لكنها لا تستهدف كمية الائتمان بل وجوه استعماله وذلك بالتمييز في السعر أو في مدى توافر الائتمان بالنسبة لمجالات الاستثمار المختلفة (الرقابة الانتقائية). وكثيرا ما تمارس البنوك المركزية - وخاصة العريقة منها - رقابتها وتوجيهها للائتمان المصرفي عن طريق الاتصال الشخصي المباشر بقيادات البنوك بغرض إقناعها بالتعاون في تنفيذ سياسة ائتمانية ونقدية معينة، وهو ما يعرف بأسلوب الإقناع الأدبي.

أما في الدول المتخلفة، حيث لا توجد سوق نقدية أو مالية يعتد بها مع غياب العادة المصرفية والسيولة الكبيرة الناتجة عن ظاهرة تمويل العجز الحكومي، فإن الأثر الذي تحدثه أدوات الرقابة على الائتمان غالبا ما يكون دون المستوى المطلوب.

وفي موريتانيا تولى فرع البنك المركزي الغرب إفريقي بموريتانيا مهمة السلطة النقدية خلال الفترة 1962-1973. وقد كان الهدف الأساسي لهذا المصرف هو توفير السيولة اللازمة دون الاهتمام بأهداف السياسة النقدية الحقيقية، كما كان ملزما باتباع التعليمات الصادرة من الفرع الرئيسي الموجود في فرنسا. وتميزت هذه المرحلة بتبعية نقدية كاملة لفرنسا مع ثبات سعر صرف الفرنك الغرب إفريقي مقابل الفرنك الفرنسي وتقلبه مقابل العملات الأخرى. واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن أعلنت موريتانيا خروجها عن منطقة الفرنك الغرب إفريقي وإنشائها البنك المركزي الموريتاني في 30 ماي 1973 وأوجدت عملتها الوطنية "الأوقية". ومنذ ذلك الوقت امتلكت السلطات الموريتانية القدرة على رسم سياسة نقدية وطنية تخدم أغراض التنمية المنشودة.

وقد مرت السياسة النقدية الموريتانية بمرحلتين متميزتين. بدأت الأولى منذ إنشاء البنك المركزي وحتى عام 1992 وخلالها التزم البنك المركزي علنا بتطبيق رقابة مباشرة على المصارف التجارية تعتمد على سقوف الائتمان وتحديد أسعار الخصم والفائدة المطبقة والترخيص المسبق وذلك قصد توجيه إسهامات الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد نحو القطاعات الحيوية. أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام 1992 موازاة مع برامج التصحيح الهيكلي المطبقة بإشراف مؤسسات بروتين وودز. وخلال هذه الفترة اعتمد البنك المركزي الموريتاني أدوات الرقابة غير المباشرة وذلك لتشجيع المصارف -التي أصبحت خاصة- على مباشرة مسؤولية التسيير في إطار تنافسي يستهدف تحرير قوى السوق.

ورغم توفر الإطار التشريعي فإن البنك المركزي لم يوفق في أداء مهمته بالشكل المناسب الشيء الذي تمكن ملاحظته من خلال عجز الجهاز المصرفي عن تعبئة المدخرات المحلية وتجميعها بشكل منظم وتحويلها إلى ائتمان يخدم التنمية ، هذا إضافة إلى عدم تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والعجز

المستمر لميزان المدفوعات ونقص الاحتياطيات من العملة الصعبة .

إن وضعية الاختلال هذه دفعتنا إلى الاهتمام بموضوع مراقبة البنك المركزي الموريتاني للائتمان وذلك قصد التعرف على الآليات والأساليب المتبعة والأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة. لذلك ارتأينا أن تكون الإشكالية المناسبة لهذه الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى فعالية وملاءمة وسائل وأدوات الرقابة على الائتمان المتبعة من طرف البنك المركزي الموريتاني؟

ويقودنا هذا السؤال إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا تعني الرقابة على الائتمان؟ وما هي وسائلها؟ وما هي شروط فعاليتها؟
- ما مدى قدرة الجهاز المصرفي الموريتاني على المساهمة في تمويل الاقتصاد؟
- ما مدى انسجام وسائل وأدوات الرقابة المتبعة من قبل البنك المركزي الموريتاني مع الأهداف الاقتصادية المسطرة؟
- ما هي أنجع سياسة ائتمانية يجب على البنك المركزي الموريتاني إتباعها للتأثير على الائتمان المصرفي نوعا وكما وتوجيها؟

فرضيات البحث:

يقوم بحثنا على الفرضيات التالية:

- تسمح السياسة الائتمانية الانكماشية برفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى جذب الادخارات الداخلية والخارجية بالقدر المطلوب.
- إن ضعف أدوات الرقابة على الائتمان في الدول النامية يحتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- إن دور الجهاز المصرفي الموريتاني في الاقتصاد الوطني محدود جدا.
- يسمح استعمال أدوات السياسة الائتمانية بتوجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة والمحركة للنمو كالزراعة والصناعة والصيد.

تحديد إطار البحث:

نتناول الدراسة المرحلة الزمنية 1992-2002 ، وقد تم اختيارنا لهذه الفترة لكونها تمثل المرحلة التي باشر فيها البنك المركزي الموريتاني ولأول مرة أدوات الرقابة غير المباشرة على الائتمان في ظل برامج التصحيح المبرمة مع مؤسسات التمويل الدولية. وقد ألغيت القيود النوعية على القروض سنة 1992، كما أن البنك المركزي لم يعد يلجأ للسقوف الائتمانية إلا بصفة استثنائية. وبدلا من ذلك باشر البنك المركزي أداتي سعر الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسير مرحلة انتقال البنك المركزي من الرقابة المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة على الائتمان.

دوافع اختيار الموضوع:

- وقد حفزنا على اختيار هذا الموضوع مجموعة من الدوافع نذكر منها:
- تعتبر الدراسات النقدية خاصة المتعلقة بالائتمان مدخلا مهما للمشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد من تضخم وانكماش أو اختلال في ميزان المدفوعات.
 - الرغبة في التعرف على أهداف السياسة الائتمانية في ظل برامج التصحيح الهيكلي.
 - الرغبة في إلقاء الضوء على مدى قدرة البنك المركزي الموريتاني على تحقيق أهدافه المرسومة.
 - كون الموضوع يدخل في صميم التخصص (نقود وتمويل).
 - كون الدراسة تضيف مرجعا للمكتبة العربية قد يفيد الدارسين لهذا الموضوع مستقبلا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لتسليط الضوء على أهم أدوات الرقابة على الائتمان ومدى فعاليتها في ظل برامج التصحيح الهيكلي في إحدى الدول المتخلفة والمتقلبة بالديون.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في العناصر التالية:

- الوقوف على الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي الموريتاني لمراقبة الائتمان.
- التعرف على دور الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل ودعم الاقتصاد الوطني.
- معرفة مدى نجاعة وملاءمة الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي الموريتاني لمراقبة الائتمان.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال محاولة فهم أدوات الرقابة على الائتمان وتحديد مدى فعاليتها بالمقارنة مع الأهداف المرسومة لها في ظل برامج التصحيح الهيكلي التي بدأت موريتانيا في تطبيقها منذ 1992. ولتتبع مسار النظام النقدي والمصرفي الموريتاني تستخدم الدراسة المنهج التاريخي.

كما تتم الاستعانة بأدوات التحليل الكلي، نظرا لارتباط الموضوع بمختلف القياسات الاقتصادية الكلية.

موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

- إن أقرب الدراسات لموضوع بحثنا والتي اطلعنا عليها تتمثل في الرسالتين التاليتين:
 - السياسة النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1985-1997، وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، من إعداد الطالب: ولد أحمد محمود عيسى. عام 2001.
 - دور البنك المركزي الموريتاني في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريتانيا، الفترة 1984-1998، وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، من إعداد الطالب: ولد حمّني بنّنة. عام 2000.

وتتمثل أوجه الاختلاف والانتلاف بين بحثنا والباحثين السابقين في أن الاتفاق حاصل في الاهتمام بدور مراقبة البنك المركزي على عرض النقود الوطنية، والاختلاف قائم في كون الدراسة الحالية تتجاوز ذلك إلى معالجة تأثيرات هذه الرقابة على حجم وتوزيع الائتمان الممنوح للاقتصاد الوطني الموريتاني، كما أن الدراسة الحالية تتناول فترة أحدث من سابقتها.

خطة وهيكل البحث:

تضمن بحثنا هذا مقدمة وبايين وخاتمة.

وقد تم تقسيم الباب الأول إلى فصلين.

تناول الفصل الأول البنوك المركزية في ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لمفهوم البنك المركزي بينما تناول المبحث الثاني وظائف البنك المركزي إذ هو بنك الإصدار وبنك الحكومة وبنك البنوك وهو القيم على احتياطات البلد من الذهب والعملات الأجنبية والمسؤول عن مراقبة الائتمان المصرفي، أما المبحث الثالث فقد اهتم بمسألة استقلالية البنوك المركزية من حيث المفهوم والأسباب وأهم المعايير التي يرجع إليها في تحديد استقلالية البنوك المركزية، وفي الأخير أعطينا خلاصة للفصل.

وفي الفصل الثاني استعرضنا الإطار النظري للائتمان والسياسة الائتمانية في ثلاثة مباحث، تناول الأول منها ماهية الائتمان وأنواعه وأدواته وأسواقه، قبل أن ننتقل إلى المبحث الثاني لنتعرف على مفهوم السياسة الائتمانية والتميز بينها هي والسياسة النقدية وعلى الوسائل المختلفة التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم ومراقبة الائتمان. وفي المبحث الثالث والأخير قدمنا لمحة عن السياسة النقدية في الدول النامية وأهم مميزات الاقتصاد المتخلف وإلى أي مدى يحدث واقع التخلف من فعالية السياسة النقدية في هذه البلدان وختمنا الفصل بخلاصة له.

وقد حاولنا في الجانب التطبيقي (الباب الثاني) التعرف على أهم الطرق والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي الموريتاني في الرقابة على الائتمان في ظل توجيهات مؤسسات بروتين وودز التي دخلت معها موريتانيا في برامج للإصلاح الاقتصادي ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى

دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى فصلين.

ففي الفصل الثالث تعرفنا على النظام النقدي والمصرفي الموريتاني من خلال ثلاثة مباحث، خصص الأول منها لإعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الموريتاني وفيه تعرفنا على أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في هذا البلد والخطط التنموية التي اتبعتها بعيد الاستقلال السياسي في العام 1960. أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي عرفتها موريتانيا ابتداء من العام 1985 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال التطرق إلى تعريف سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي ودراسة أساسها النظري وتطبيقاتها في موريتانيا خلال الفترة 1985-2002. وفي المبحث الثالث تناولنا مراحل تطور الجهاز المصرفي الموريتاني ولاحظنا أن هذا الجهاز مر بثلاث مراحل اتسمت الأولى منها بالتبعية المطلقة لفرنسا ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الاستقلال النقدي ووضع المؤسسات التي بدأت في العام 1973 وانتهت في العام 1985، لتبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الإصلاحات التي عمدت على تطهير البنوك التجارية من أجل خصصتها وتحريرها ومن ثم نقل تسييرها للقطاع الخاص، وهو التوجه الذي تمليه مؤسسات بروتن وودز، وأنهينا الفصل بخلاصة جمعت فيها النتائج المتحصل عليها في هذا الفصل.

أما الفصل الرابع فقد تناول السياسة الائتمانية الموريتانية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين اثنين، خصص الأول منهما لتتبع مسار السياسة الائتمانية الموريتانية عبر محطاتها الرئيسية، حيث تناولنا في البداية مرحلة ما قبل برامج الإصلاح الاقتصادي (1960-1985)، بعد ذلك تعرفنا على السياسة الائتمانية من وجهة نظر مؤسسات بروتن وودز قبل أن نتطرق إلى تطبيقاتها في موريتانيا خلال الفترة (1985-2002)، وأخيرا حاولنا الوقوف على حدود التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من حيث العمل والأهداف. وفي المبحث الثاني تعرفنا على دور الجهاز المصرفي الموريتاني في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التطرق لدوره في تعبئة المدخرات وتوزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة المستفيدة منها، وختّم الفصل بخلاصة أعطت أهم النتائج المتوصل إليها.

وفي آخر البحث قدمنا خاتمة عامة تناولت الخلاصة العامة ونتائج الدراسة ثم نتائج اختبار الفروض والتوصيات المقترحة وأخيرا آفاق البحث.